

الصكوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر

Islamic Sukuk and their Role in Mobilizing Family Savings in Algeria

صافر وسام

موسوس مغنية¹

جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف - الجزائر

جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف - الجزائر

w.safer83@univ-chlef.dz

m.moussous@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/11/11

تاريخ القبول: 2023/10/27

تاريخ الاستلام: 2023/08/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصكوك الإسلامية في تعبئة مدخرات الأسر الجزائرية، وذلك من خلال تبيان المفاهيم المتعلقة بالصكوك الإسلامية والادخار العائلي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، واستعراض تطور نسب الادخار العائلي فيها بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، ثم التركيز أكثر على الأوعية الادخارية المصرفية الإسلامية، والمتطلبات التي يجب على الحكومة الجزائرية توفيرها لتنمية العمل بهذه الأداة.

وقد استنتجنا من هذه الدراسة أن الأوعية المصرفية الإسلامية القائمة في الجزائر والمزعم تطويرها، آتت ببعض الثمار، لكنها لم تستطع استقطاب نسبة كبيرة من المدخرات العائلية المتداولة خارج الوعاء المصرفي لحدائثة التعامل بها، ونتيجة المعوقات التي تواجهها، بالتالي فتتمة العمل بالصكوك الإسلامية سيكون محطة تغيير إيجابية وآلية ناجعة في امتصاص المدخرات العائلية، كونها تراعي ضوابط الشريعة الإسلامية، وخصوصية أصحاب الدخول القليلة، وقابلة للتداول بين الأفراد، وقد طرحت هذه الفكرة في القانون النقدي والمصرفي 09-23 لسنة 2023، ولضمان نجاح عملها لابد من توفير عدة متطلبات منها سوق مالية مشجعة لتداول هذه الصكوك.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، مدخرات الأسر، الأوعية الادخارية المصرفية، القانون النقدي والمصرفي 09-23.

Abstract:

This study aims to identify the role of Islamic sukuk in mobilizing Algerian families' savings, by clarifying the concepts related to Islamic sukuk and family savings with reference to the case of Algeria, and reviewing the development of family savings ratios in it in relation to the gross domestic product, then focusing more on Islamic banking savings vessels. And the requirements that the Algerian government must provide to develop work with this tool.

We have concluded from this study that the existing Islamic banking systems in Algeria, which are claimed to be developed, have yielded some fruits, but they have not been able to attract a large proportion of family savings circulating outside the banking system due to the recent use of them, and as a result of the obstacles they face. Therefore, developing the work with Islamic Sukuk will be a positive change station. It is an effective mechanism for absorbing family savings, as it takes into account the controls of Islamic Sharia, the privacy of those with low incomes, and is negotiable among individuals. This idea was proposed in Monetary and Banking Law No. 23-09 of 2023, and to ensure the success of its work, several requirements must be provided, including a financial market that encourages trading these Sukuk.

Key words: Islamic bonds, household savings, banking savings, monetary and banking law 09-23.

المؤلف المرسل: موسوس مغنية m.moussous@univ-chlef.dz

مقدمة:

يعتبر الرفع من النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم الأهداف التي تسعى حكومات الدول النامية إلى تحقيقها بالاعتماد على شعوبها وتكتلاتها الاجتماعية من أسر وعائلات، وذلك بتشجيع هذه الأخيرة على ضخ فوائضها من الدخل في الأوعية الرسمية التي تشكلها البلاد كالمصارف وشركات التأمين إلى غير ذلك، في شكل مدخرات تستقبلها هذه الأوعية لتعيد استثمارها في المجالات التنموية، و تمنح أصحابها فوائد أو أرباح نظير ذلك.

وبالنظر إلى سلوك القطاع العائلي في الجزائر، نجد أن الأفراد المكونة له يتبعون سلوك الاستهلاك الترفيهي أو اكتناز الأموال في شكلها المادي، أو في شكل مجوهرات و عقارات، بدل الائتمان عليها في الأوعية الادخارية الرسمية التي توفرها الدولة لعدة أسباب، الأمر الذي ساهم في رفع الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع الرسمي، ونتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر سابقا، كان لابد على حكومتها التفكير في سبل لاستقطاب هذه الكتلة، و تغيير سلوك المجتمع الجزائري من مكتنز إلى ادخاري، لذا اتجهت إلى الاعتماد على التصكيك الإسلامي، من خلال إصدار أنظمة وقوانين تسمح للمصارف العمومية بفتح شبائيك إسلامية تصدر و تتداول الصكوك الإسلامية وفق مبدأ التوزيع العادل للثروة، وإتاحة الفرص الاستثمارية لأغلب فئات المجتمع خاصة أصحاب الدخل وذوي الخبرة الاستثمارية الضعيفة كالأسر التي ترفض التعامل بالربا.

جاء هذا الموضوع البحثي ليتناول إمكانية اعتماد الحكومة الجزائرية على الصكوك الإسلامية وتنمية التعامل بها كأداة لجذب المدخرات العائلية، لذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية السابقة، والتفصيل أكثر في موضوع الدراسة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا تتميز الصكوك الإسلامية؟
- ما هي أهم محددات الادخار العائلي؟ و ما أهم الأوعية الادخارية الموجودة في الجزائر؟
- ما هي معيقات و متطلبات نجاح الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية؟
- وللإجابة على ما تقدم، يمكن تقديم الفرضيات التالية:
- تتميز الصكوك الإسلامية بكونها قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛
- يتحدد الادخار العائلي وفق عدة عوامل أهمها الدخل؛
- تتمثل الأوعية الادخارية في الجزائر في المصارف ومؤسسات التأمين؛
- يحد تطور الادخار العائلي في الجزائر ثقافة المجتمع الجزائري الاكتنازية؛
- لنجاح الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر لابد من توفير البيئة التشريعية الملائمة لها.
- وقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق العديد من الأهداف التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- التعرف على الصكوك الإسلامية، تطورها، خصائصها، وكذا أنواعها؛
- التعرف على واقع الادخار العائلي في الجزائر، تطوره وكذا المعوقات التي تواجهه؛
- تحديد الأوعية الادخارية المصرفية وغير المصرفية التي تضعها الدولة الجزائرية؛
- تبيان دور الصكوك الإسلامية في جذب المدخرات العائلية في الجزائر؛
- تحديد المعوقات التي تواجه الأوعية الادخارية في الجهاز المصرفي الإسلامي الجزائري في استقطابها للمدخرات العائلية؛

- التعريف بأهم المتطلبات التي لا بد على الحكومة الجزائرية توفيرها لتحقيق نجاح الصكوك الإسلامية كأداة لتعبئة المدخرات العائلية. تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية من الموضوعات الحديثة في الجزائر، التي تتضافر الجهود لدراستها وتحديثها لما لها من مميزات تساعد في تحقيق الفرص الاستثمارية بالتالي تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، وكذلك أهمية موضوع الادخار العائلي كمصدر أساسي ومهم للرفع من النمو الاقتصادي، فالجمع بين هاذين المتغيرين سيشكل حتماً طفرة نوعية في مجال المالية الإسلامية والاقتصاد الكلي.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أستخدم أسلوب الوصف في تقديم المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة وهي الصكوك الإسلامية وخصائصها وأنواعها، والادخار العائلي ومحدداته وأوعيته، بالإشارة إلى أنواع الصكوك الإسلامية، أما أسلوب التحليل فتم اعتماده في تحليل تطور إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم، وكذا تحليل مراحل تطور الادخار العائلي في الجزائر، مع ربط العلاقة بين الصكوك الإسلامية وتعبئة الادخار العائلي بتحليل المعوقات التي تواجه الأوعية الادخارية المصرفية الإسلامية وكذا استنتاج متطلبات نجاح الصكوك الإسلامية كأداة لتعبئة المدخرات العائلية.

وقصد الإلمام بجوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالي:

- المحور الأول: أساسيات حول الصكوك الإسلامية؛

- المحور الثاني: تطور الادخار العائلي في الجزائر؛

- المحور الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر و متطلباتها.

المحور الأول: أساسيات حول الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية سندات تمويلية، مختلفة عن السندات التقليدية المتعارف عليها بكونها تمثل لقواعد الشريعة الإسلامية، ويُعرف على هذه الصكوك ميزات عديدة وتنطوي على أصناف متنوعة.

أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية وتطورها

حسب المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية هي "عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتعرف هذه الصكوك بالصكوك الاستثمارية تمييزاً لها عن الأسهم و سندات القرض (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022).

كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، و ذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، و مسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه" (مجمع الفقه الإسلامي، 2009).

بالتالي يمكن القول أن الصكوك الإسلامية هي وثائق وأوراق مالية متساوية القيمة تثبت لحاملها حق المشاركة في تمويل استثمار متوسط أو طويل الأجل، وفقاً للقاعدة الشرعية "الغنم بالغنم"، أي يشارك صاحب الصك (حامله) في أرباح الاستثمار أو المشروع الذي يكون في الأصل نشاط مباح شرعاً، بنسبة متفق عليها في العقد، ويتحمل بالمقابل نصيب من الخسارة بمقدار حصته، كما تتميز هذه الصكوك بقابليتها للتداول ما لم تمثل في الأصل نقداً أو ديناً، وقد تكون الجهة المصدرة هذه الصكوك أحد المصارف الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي أو شركة مساهمة موجودة لهذا الغرض، أو جهة حكومية لها شخصية معنوية والتي تنشأ وفقاً للقوانين المحلية السائدة في

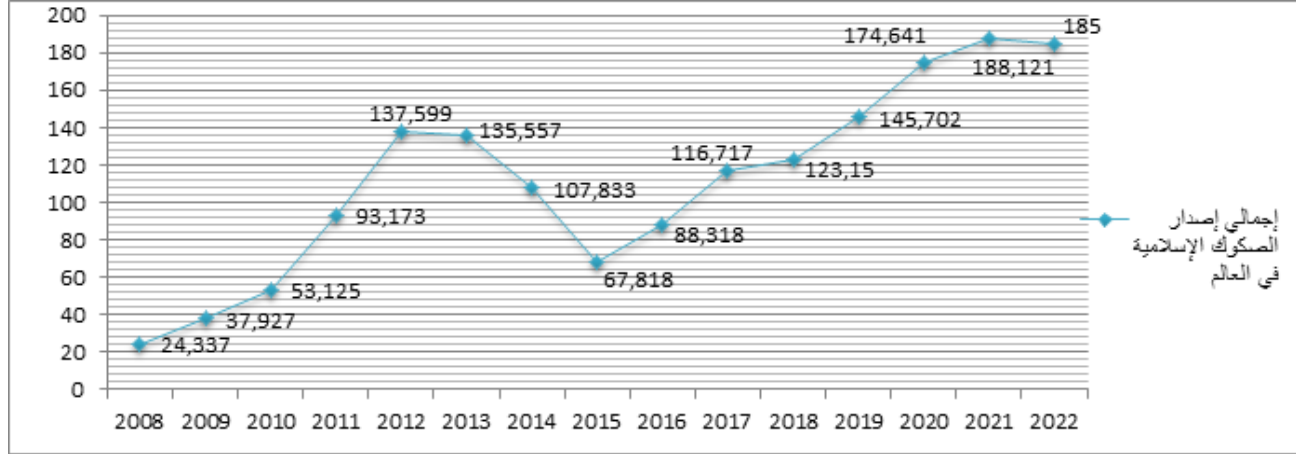
الدولة، كما يكون لها هيئة رقابة شرعية للتأكد من أن إصدارها واستثمارها وتداولها وتصفياتها يتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك القوانين والقرارات المنظمة لها، و تسمى عملية إصدار الصكوك الإسلامية بالتصكيك أو التوريق أو التسييد.

والملاحظ لمسار الصكوك الإسلامية في العالم يلتمس مدى تطور إصدارها في العالم خاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت به سنة 2008، وذلك حسب ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم:1

تطور إصدار الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2008-2022)

(السنوات/مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: (International Islamic Financial Market, 2022, p. 29)

نلاحظ من الشكل التطور الملحوظ لإصدار الصكوك الإسلامية من 2008 إلى 2012 وذلك بنسبة 17.68% وذلك نظراً لتعافي الاقتصاد الإسلامي بسرعة من أزمة الرهن العقاري العالمية بسبب ضعف تأثيره بها، مما أدى إلى تسارع الدول للبحث في أساليب التمويل الإسلامي والتركيز عليها للنهوض باقتصادياتها، إلا أن وتيرة الإصدار عادت لتتخفف من سنة 2013 إلى غاية 2015 كنتيجة حتمية لانخفاض الأسعار النفطية في العالم وأزمات الركود العالمي التي أسفرت عن ضعف الاقتصاد العالمي، لكن لم يطل الأمر كثيراً واستطاعت الصكوك الإسلامية الخروج من هذه الأزمات والتعافي بسهولة لتعود لترتفع خاصة سنة 2021 ليصل الإصدار إلى أعلى مستوياته في هذه السنة بقيمة 188.121 مليار دولار، "لينخفض في سنة 2022 إلى حوالي 185 مليار دولار، نظراً لوجود 4 عوامل معاكسة، منها انخفاض السيولة العالمية، وزيادة التعقيدات المتعلقة بالمعايير التنظيمية، مع تراجع الاحتياجات التمويلية لبعض الدول الإسلامية خاصة دول الخليج نظراً لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، واتخاذ العديد من المؤسسات والشركات حذرهما في مستوى إنفاقها الرأسمالي بعد مرور جائحة كورونا" (جريدة اقتصاد الشرق، 2023).

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، بجملة من الخصائص ساهمت في انتشارها انتشاراً واسعاً، تتمثل أهمها فيما يلي (المقري، 2010، صفحة 27):

- صدورهما وفق عقد شرعي، وتختلف أنواع الصكوك باختلاف العقد أو الصيغة التمويلية، وتحكمها أحكام وضوابط متعلقة بتلك الصيغة؛
- تمثل ملكية حصة شائعة في أصول لها دخل، سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها، وهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها؛

- لها قيمة اسمية محددة يصدرها القانون، أو نشرة الإصدار أو مدونة في الصك عينه مع تحديد العائد بنسبة شائعة من الربح يتم اتفاق الأطراف عليها أثناء التعاقد؛
- تُصدر بصفات متساوية القيمة ومحددة ومسجلة عليها، فهي تُمثل في الأصل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية؛
- قابلة للتداول من حيث المبدأ، بمعنى أن هناك أنواعاً من الصكوك قابلة للتداول مثل صكوك المضاربة و صكوك المشاركة و صكوك الإجارة، و هناك أنواعاً غير قابلة للتداول مثل صكوك المراجعة و صكوك السلم و صكوك الاستصناع، مع العلم انه يمكن تداولها في لحظة معينة و ذلك عندما تمثل سلعة، أما عندما تكون دين في ذمة الغير فلا يصح تداولها.
- قائمة على قاعدة الغنم بالغرم، بحيث يتحصل حامل الصك الاستثماري على حصة من الربح حسب ملكيته أو حسب ما نصت عليه نشرة الإصدار، وليس على قيمة محددة معلومة مسبقاً وإلا كانت شبيهة بالسندات التقليدية، وفي نفس الوقت حسب مبدأ المشاركات لقواعد المالية الإسلامية فمالكو الصكوك الإسلامية يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم؛
- تحمل الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الأصول المثلة في الصك، من أعيان ومنافع والتبعات المترتبة عنها فهي تقع على حامل الصك وليس على المستفيد.

ثالثاً: أنواع الصكوك الإسلامية

نظراً لأن آلية إصدار الصكوك الإسلامية تتم وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي المتعارف عليها والتي منها ما هو مبني على المشاركة في الربح والخسارة، ومنها ما هو مبني على المعاوضة، كما يلي:

1- الصكوك المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة:

- **صكوك المضاربة:** هي أوراق مالية تعرض للاكتتاب، يصدرها المضارب، والمكتتبون فيها هم أرباب المال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة، ويملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح، ويتحملون الخسارة إن وقعت، حيث الخسارة يتحملها رب المال وحده، و المضارب لا يخسر سوى عمله، إلا إذا ثبت أنه قد تعدى أو قصر بعد التحقيق معه، وهي بذلك تختلف عن الربا في كون أن العائد غير محدد سلفاً كنسبة من رأس المال وإنما نسبة من الأرباح، و بالتالي فهي متغيرة و قد لا تتحقق.
- **صكوك المشاركة:** تُعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار" (الموسوي، 2012، صفحة 127). ولا تختلف صكوك المشاركة عن صكوك المضاربة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك، وحملة الصكوك.
- **صكوك المزارعة:** تحمل هذه الصكوك قيم متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعة بموجب عقد الزراعة ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور في العقد.
- **صكوك المغارسة:** هي وثائق مالية متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض لتمويل تكاليف غرس أشجار بموجب عقد المغارسة، ويتشارك حملة الصكوك في الأشجار التي تم غرسها وفقاً للعقد.

- **صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك الأشجار من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية، ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة، المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها) التي فيها الشجر، والمكتتبون

فيها هم المساقون في عقد المساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف سقي الشجر، ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار.

2- الصكوك المعتمدة على المعاوضة:

- **صكوك المراجعة:** تعرف صكوك المراجعة على أنها وثائق يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بامش ربح محدد، أو الوسيط المالي الذي ينوب عنه، بعد تملك البائع وقبضه لها، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها ويكتب فيها البائعون لبضاعة المراجعة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المراجعة. (غري و جبلاحي، 2018، صفحة 14)، و تبدو المراجعة كإحدى بيوع الأمانة، إذ يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة وما زاد عليه من ربح، و الأخبار بكل ما يؤثر فيهما، و يكون التعاقد باتفاق الطرفين. (عرفة، 2017، صفحة 13)

- **صكوك الإجارة:** هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر أو في منفعة عقار، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكيته بما لا يضر بحقوق المستأجر، ويتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات بالعقار كالصيانة والهلاك (التلف) (Dubai International Financial Centre, 2009, p. 14)، يجوز تداول صكوك الإجارة في السوق الأولى و الثانوي، منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك منافع الموجودات إلى غاية نهاية أجل عقد الإجارة.

- **صكوك الاستصناع:** تُطرح هذه الصكوك لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما قاموا بدفعه ثمناً لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة و ثمن البيع. كما أن المصدر لصكوك الاستصناع هو البائع (الصانع) والمكتسبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المشروع، ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، ويستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي (إن وجد)، وتحدد آجال صكوك الاستصناع بالمدة اللازمة لتصنيع العين المبيعة استصناعاً وقبض الثمن وتوزيعه على حملة الصكوك (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022). وبالتالي يمكن تحديد أطراف عقد الإستصناع كما يلي: (عديلة، 2018، صفحة 14)

الصانع: وهو الطرف البائع الذي يلتزم بتقديم الشيء الذي يتم تصنيعه للعميل.

المستصنع: وهو الطرف المشتري في عقد الإستصناع (العميل)

المعقود عليه: وهما المحل والثمن

الصيغة: وهي الإيجاب والقبول

- **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحويل رأس مال السلم، و هي عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل، يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو يبيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.

المحور الثاني: تطور الادخار العائلي في الجزائر

ينشأ الادخار العائلي نتيجة رغبة الأفراد والعائلات وإقدامهم على اقتصاص جزء من دخولهم لتكوين هذه المدخرات دون ضغط أو إلزام، وذلك لاستخدامها مستقبلاً في أغراض مختلفة، إلا أن هذه المدخرات تلعب دوراً حيوياً أيضاً على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث تستخدمها المؤسسات المالية أثناء حيازتها للدخول في العديد من الاستثمارات وتحقيق عوائد مهمة.

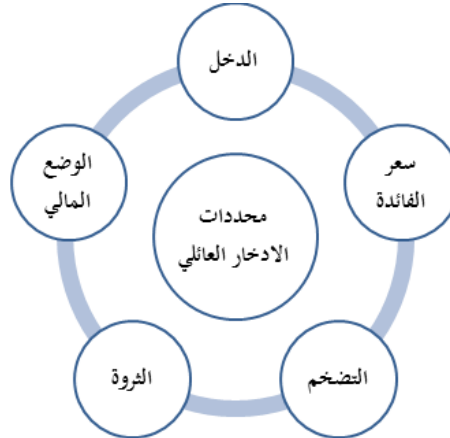
أولاً: مفهوم الادخار العائلي ومحدداته

تعتبر المدخرات العائلية عن تلك المبالغ المالية التي يقطعها الفرد الواحد من دخله، ويُصرفها في إحدى قنوات الادخار المصرفية وغير المصرفية، بغية الاستفادة منها مستقبلاً في أغراض متعددة. وحتى تتم العملية الادخارية للفرد الواحد لا بد أن تتوفر ركيزتين أساسيتين وهي القدرة الادخارية لدى الفرد أي قدرته المالية، حيث أن: **القدرة الادخارية = حجم الدخل لدى الفرد - حجم الإنفاق لدى الفرد**، وكذا الرغبة الادخارية المتواجدة لديه، وهي مسألة متوقفة على الحالة النفسية والاجتماعية، وكذا البيئة الثقافية المتأثر بها (سلامي، 2015، الصفحات 44-45). مما سبق يتضح أن للادخار العائلي فائدة مزدوجة، للفرد وللحكومة، حيث تتمثل فوائده بالنسبة للفرد في: (سلامي، 2015، الصفحات 45-49)، (بو الكور، 2020، الصفحات 10-11).

- مواجهة الظروف المستقبلية السيئة، أو اقتناص فرص استثمارية مربحة؛
 - توفير مستوى معيشي مستقبلي جيد، تحسباً للحاجيات الإنسانية المتزايدة وغلاء المستويات المعيشية؛
 - مواجهة النفقات والالتزامات المستقبلية لأفراد العائلة، من صحة وتعليم، ودورات تعليمية، تحقق الراحة والطمأنينة للعائلة؛
 - تعود الفرد وتدربه على إدارة المسؤوليات، والتخطيط للمستقبل والتنبؤ بمخاطره.
- أما بالنسبة للاقتصاد الكلي، فيرى الاقتصاديون منهم آدم سميث، جون ستيوارت ميل، ودافيد ركاردو، أن زيادة الثروة والازدهار الاقتصادي، إنما يقوم على التكوين الرأسمالي والذي يسبقه إلزاماً تعبئة المدخرات في الاقتصاد الوطني، من هذا المنطلق يمكن القول أن للادخار العائلي تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية كما يلي:
- مصدر من مصادر التمويل الداخلي، وله دور كبير في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني؛
 - يعمل على زيادة النمو الاقتصادي بزيادة معدل الاستثمار الوطني؛
 - بارتفاع الادخار العائلي يرتفع مستوى الادخار الوطني، ومنه مستوى الاستثمار والإنتاج الكلي، والتخفيف من معدلات التضخم؛
 - تخفيف معدلات البطالة و بالتالي تحسين دخول الأفراد ومستويات معيشتهم؛
 - معالجة ميزان المدفوعات والاستغناء عن المديونية الخارجية.
- وتجدر الإشارة إلى أنه توجد العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات الفرد الادخارية، وتحدد مستواه، منها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والتي يمكن إجمالها في الشكل الموالي:

الشكل رقم: 1

محددات الادخار العائلي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: (بريري، 2014، الصفحات 207-208)، (بوغزالة و سلامي، 2018، صفحة 15).

ويمكن التفصيل في هذه العناصر على النحو التالي:

1- الدخل: هو مبلغ مالي يستفيد منه الفرد بعد قيامه بعمل ما أو بذل مجهود ما، فيكون للفرد حرية التصرف فيه، إما إنفاقه بأكمله على متطلبات الحياة وإشباع احتياجاته منها، أو الاكتفاء بإنفاق جزء منه فقط، والاحتفاظ بالباقي كمدخرات، فكل ما كانت هذه الدخول مرتفعة ودائمة ومتاحة، كلما أثر الأمر بالإيجاب على السلوك الادخاري للفرد.

2- سعر الفائدة: تعتبر العلاقة بين سعر الفائدة والادخار محل جدل كبير، بحيث مجموعة واسعة من الباحثين تُشير إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة إيجابية، فكلما زاد سعر الفائدة في الوعاء الادخاري، كلما تزايد معه الميول الادخاري، كما أن درجة الميول الادخاري تختلف من وعاء ادخاري لآخر حسب أسعار الفائدة المطبقة عليه (بوغزالة و سلامي، 2018، صفحة 15)، إلا أنه في المجتمعات الإسلامية منها المجتمع الجزائري ترفض تمام الرفض التعامل بأسعار الفائدة أخذاً وعطاءً كونها تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- التضخم: إن الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع، حتماً يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للفرد، فإذا كان الفرد ينفق 50% من دخله على اقتناء السلع الاستهلاكية مثلاً، ويدخر 50% المتبقية، فبفعل هذا الارتفاع قد تزيد نسبة إنفاقه عن 70% من دخله أو أكثر، ما يؤثر على مستواه الادخاري فينخفض، وقد ينعدم تماماً في حالة ما استمر المستوى العام للأسعار في الارتفاع إلى مستويات عليا مع بقاء الدخل ثابت.

4- الثروة: حسب الاقتصادي فريدمان فإن الثروة تشكلها ثلاث عناصر وهي الأصول العينية، الأصول المادية، والأصول البشرية (العنصر البشري)، حيث تؤثر هذه العناصر على سلوك المتغيرات الاقتصادية منها الادخار والاستهلاك وكذا الطلب على النقود، فمثلاً العنصر البشري في مجتمع ما له ميول ادخاري كبير، ما يرفع من المستوى العام للادخار في البلد، الأمر الذي يساهم في تنمية اقتصاده، ومثلاً كان للعنصر البشري في مجتمع آخر ميول استهلاكي أكبر، يرفع من المستوى العام للاستهلاك في البلد، فيزيد الطلب على السلع وتستمر أسعارها في الارتفاع، ويزيد الطلب أيضاً على النقود (بربري، 2014، صفحة 207).

5- الوضع المالي: يُساعد النظام المالي الكفاء على تنظيم وخلق قنوات ادخارية مناسبة لاحتضان مدخرات الأفراد في بلد ما، ما يُساهم في رفع معدلات المدخرات العائلية، وكلما كان النظام المالي لدولة ما أكثر تطوراً، كلما زاد في وتيرة ونسبة الادخار العائلي فيه.

ثانياً: تطور الادخار العائلي في الجزائر

يتوفر للمدخرات العائلية في الجزائر نوعين من الأوعية الادخارية، يضم النوع الأول الأوعية الادخارية المستقطبة للمدخرات الإجبارية والتي نجد منها مصالح التأمينات الاجتماعية، مصلحة التقاعد والمعاشات، وأوعية ادخارية مستقطبة للمدخرات الاختيارية، منها البنوك وذلك في شكل ودائع جارية أو ادخارية (بنوك تجارية-بنوك إسلامية)، صناديق التوفير، شركات التأمين، كما يمكن تقسيمها أيضاً إلى أوعية ادخارية مصرفية، وأوعية ادخارية غير مصرفية كما يلي:

1- الأوعية الادخارية المصرفية: وهي من الأوعية الأكثر شيوعاً في الدول النامية، وأكثر استخداماً أيضاً وطنياً، حيث تعمل الأجهزة المصرفية على امتصاص المدخرات العائلية وإعادة توزيعها وفق ما تقتضيه سياستها الائتمانية والأعراف المصرفية القائمة عليها، وذلك حسب نوع الجهاز المصرفي، حيث نجد:

1-1- المصارف التجارية: وهي مؤسسات مصرفية تعمل على تعبئة الفائض النقدي وإعادة تصريفه من خلال التوظيف الائتماني (منح قروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد ثابتة أو متغيرة)، والتوظيف الاستثماري (الاستثمار في جميع المشاريع الاستثمارية المرحة،...)، ومن المصارف التجارية الرائدة في هذا المجال وطنياً، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، والذي أصبح يساهم في استقطاب أكثر من 20% من المدخرات العائلية، كما تمتلك الجزائر أيضاً 05 مصارف تجارية عمومية أخرى (البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي

الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك الجزائر الخارجي BEA، بنك التنمية المحلية (BDL)، إلى جانب مصارف أجنبية خاصة (ناتكسيس، سوسيتي جينيرال، تراست بنك، هاوسينغ بنك، بنك الخليج، ... الخ).

1-2- المصارف الإسلامية: مؤسسات مصرفية تعمل على تعبئة الفائض النقدي وإعادة تصريفه في عقود استثمارية تحتكم فيها إلى قواعد الشريعة الإسلامية ودون فوائد، حيث نجد في الجزائر بنكين إسلاميين (هما في الأصل فروع لبنوك خاصة أجنبية) وهما بنك البركة وبنك السلام الجزائري.

1-3- النوافذ الإسلامية والوكالات المتخصصة: هي قسم أو هيكل ضمن مصرف تقليدي، حيث يُخصص هذا القسم إلى تقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية داخل المصرف التقليدي ذاته، حيث تكون منفصلة عنه مالياً لكن تتبعه هيكلياً وإدارياً، أما الوكالات المتخصصة في أعمال الصيرفة الإسلامية، فهي هياكل منفصلة عن البنك العمومي مالياً وهيكليةً لكن تتبعه إدارياً وتعمل على تقديم منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية، حيث نجد في الجزائر وجود أكثر من 398 شبك إسلامي مفتوح على مستوى المصارف العمومية، بالإضافة إلى أزيد من 13 وكالة مخصصة لتقديم معاملات الصيرفة الإسلامية، كما نجد أيضاً بعض الشبايك المفتوحة على مستوى المصارف التجارية الخاصة أمثال بنك الخليج، و abc بنك، هاوسينغ بنك، ترست بنك... إلخ، حيث تقوم هذه النوافذ والوكالات التي ظهرت حديثاً بنفس دور المصارف الإسلامية وتحتكم إلى نفس قوانينها.

2- الأوعية الادخارية غير المصرفية: ويُقصد بها الأوعية الادخارية خارج النظام المصرفي، والمتمثلة في:

1-2- المؤسسات والمصالح التأمينية: وهي من الأوعية المخصصة لأصحاب الدخول الضئيلة، والذين يتمكنون من دفع الأقساط التأمينية وادخارها لحماية و ضمان مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم وممتلكاتهم، ويوجد حالياً في الجزائر العديد من الشركات التأمينية الخاصة والعمومية، كما ظهرت حديثاً شركة للتأمين التكافلي والتي تحتكم في أعمالها ومنتجاتها لمقاصد الشريعة الإسلامية، وما يميز هذه الأوعية أن المدخر ليس له خيار سحبها قبل أوانها (بالعجين، 2018، صفحة 125).

2-2- صناديق الاستثمار: يسمح الادخار في صناديق الاستثمار من الأوراق المالية والاستفادة من أرباح رأسمالية عالية، تتميز هذه الصناديق أيضاً بالنمو العالي وقدرة الأفراد المدخرين خاصة أصحاب الخبرة في الاستثمار على تنمية استثمارهم ومضاعفة عوائدهم، و من أهم صناديق الاستثمار الموجودة في الجزائر نجد: صندوق الاستثمار الجزائري Algerian Investment Fund الناجم عن الشراكة بين بنك الجزائر الخارجي (BEA) والبنك الوطني الجزائري (BNA)، وكذا الصندوق الوطني للاستثمار، إضافة إلى صناديق الاستثمار الولائية المنشأة تطبيقاً للمادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 لتحفيز الاستثمارات على المستوى المحلي (جاري، شلال، و بن طاي، 2018، الصفحات 5-7).

2-3- صناديق توفير البريد: الموضوع لفائدة المدخرات الموجهة للإنفاق الاستهلاكي من طرف الفرد، وهي مكاتب منتشرة في القرى الصغيرة والتجمعات السكنية وكذا الأرياف، توفر خدمة دفتر التوفير للأفراد محدودي الدخل والقدرة الاستثمارية، وهي من أقدم الأوعية الاستثمارية و هي اختيارية، و تزيد من قدرة الدولة على الاستثمار والتوسع في المشاريع العامة (بالعجين، 2018، صفحة 125).

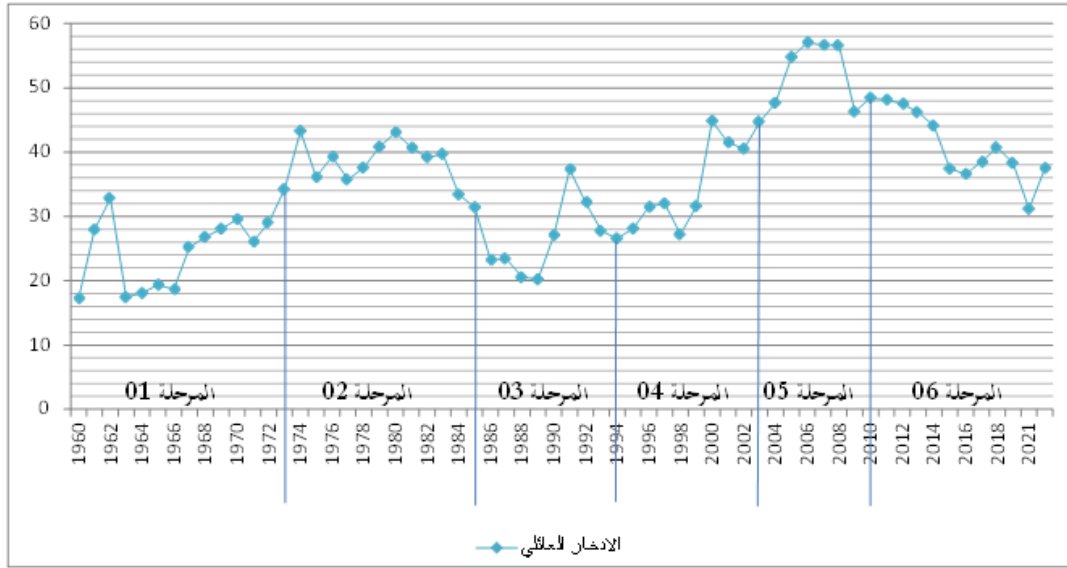
3- مراحل تطور الادخار العائلي في الجزائر

مر الادخار العائلي بالجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل، حاولت الحكومة في كل مرحلة منها تعزيز هذا الأخير للرفع من التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها للأحسن، لكن في كل مرحلة كانت تظهر عدة معوقات تؤخر تطور معدلات الادخار والادخار العائلي، منها عدم كفاءة الأوعية الادخارية المسخرة للأفراد، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: 2

تطور الادخار العائلي من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1960-2021)

لسنوات/ %



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: (Université de Sherbrooke, 2022)

يمكن تقسيم الشكل السابق إلى ستة فترات مر بها الادخار العائلي في الجزائر، وذلك كما يلي:

1- الفترة الأولى (1960-1973): وهي فترة ما بعد الاستقلال، والتي نلاحظ فيها ضعف في مستويات الادخار العائلي خاصة بعد سنة 1962، وهذا راجع لعدة أسباب منها (بالعجين، 2018، صفحة 129):

- اختلالات وظيفية في الاقتصاد الوطني أدت إلى تزايد الاستهلاك؛

- ضعف في المدخيل الأمر الذي أثر على المستوى المعيشي الذي أصبح دون المتوسط؛

- ضعف العدد السكاني بالتالي ضعف التشكيلات الأسرية؛

- وجود الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كوعاء ادخاري وحيد لاستقبال مدخرات العائلات لكن وكالاته كانت ضيقة النطاق؛

- غياب منتوجات مصرفية ومالية مناسبة تهتم بالمدخرات العائلية، نظراً لغياب اهتمام القطاع المصرفي بها آنذاك.

2- الفترة الثانية (1974-1985): ما يميز هذه المرحلة الارتفاع المستمر للمدخرات العائلية، خاصة سنة 1974 التي وصلت إلى 43.28%، وهي أعلى نسبة في هذه الفترة، حيث غطى هذا الارتفاع عن بعض الانخفاضات والتذبذبات التي حدثت خلال هذه الفترة، وكان سبب هذا التحسن (بالعجين، 2018، صفحة 129):

- التخطيط لبرامج تنموية معتبرة على المستوى الوطني بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية، منها المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، ما اثر على مستوى المدخيل؛

- ارتفاع ملحوظ سنة 1979 يصل إلى 40.73% من الناتج المحلي نتيجة ظهور صيغة (ادخار-سيارة) من طرف CNEP؛

- انخفاض في الادخار سنة 1982 بسبب عرض السلع المعمرة، بالتالي زيادة الاستهلاك؛

- وضع البنوك وأجهزتها تحت تصرف موارد المؤسسات العمومية في تلك الفترة، بالتالي وإلى غاية 1986 لم تهتم البنوك الجزائرية بالمدخرات العائلية؛

- تواصل انخفاض نسب الادخار سنتي 1984-1985 بسبب ظاهرة عدم توفر المنتوجات والسلع الاستهلاكية بالتالي ارتفاع أسعار السلع المتوفرة ما اثر على الجانب الاستهلاكي والادخاري.

3- الفترة الثالثة (1986-1994): عرفت هذه الفترة خلال السنوات الأولى انخفاض لمستويات الادخار العائلي، ليعود للارتفاع مع بداية التسعينات، وهذا راجع للأسباب التالية (سلامي، 2015، صفحة 51):

- فترة توقف الاستثمارات (1980-1990) التي مرت بها الجزائر والتي أثرت على توزيع المداخيل؛

- المشاكل الاجتماعية والأمنية منذ بداية التسعينات (العشرية السوداء) الأمر الذي ساهم في الحد من الادخار.

- ظهور ندرة للسلع والخدمات في السوق الوطنية بسبب الأزمة الاقتصادية و المالية التي كانت تعيشها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بأكثر من 50% ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الجزائر الخارجية بنسبة كبيرة انخفضت معها نسبة الواردات من السلع، و هذا سبب ارتفاع معدلات التضخم؛

- انتشار بيع السكنات للمدحرجين؛

4- الفترة الرابعة (1995-2003): شهدت هذه الفترة تذبذب في نسب الادخار العائلي بين الانخفاض و الارتفاع، حيث سجلت سنة 2000 أعلى معدل وصل إلى 44.85% من الناتج المحلي الإجمالي، وترجع هذه النسب الايجابية إلى العديد من العوامل منها (سلامي، 2015، صفحة 52):

- تميزت الفترة ببداية تعافي الاقتصاد الوطني من الأزمة الاقتصادية التي كان يعيشها، و تراجع مؤشرات التضخم، بالتالي تحسن الدخل وارتفاع المدخرات؛

- ارتفاع مستويات الادخار العائلي في CNEP بسبب "أمل الحصول على عقارات" أي سكن أو ملكية عقارية.

5- الفترة الخامسة (2004-2010): والتي عرفت فيها الجزائر أعلى مستويات الادخار العائلي والتي وصلت إلى 56.67% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007 وهي أعلى نسبة سُجلت إلى غاية سنة 2021، وهذا راجع لارتفاع دخول الأفراد وانخفاض معدلات التضخم بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط وتحصيل الجزائر إيرادات معتبرة، ارتفعت معها نسبة الاستثمار والتشغيل والواردات.

6- الفترة السادسة (2011-2021): تراوحت معدلات الادخار العائلي في هذه الفترة بين الارتفاع والانخفاض بمستويات ضئيلة، حيث أن:

- من سنة 2011 إلى 2016: نلاحظ انخفاض مستمر لنسب الادخار العائلي من 48.16% إلى 36.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع لزيادة الاستهلاك وكذا الأزمات النفطية التي تعرضت لها الجزائر بداية من السداسي الثاني ل 2014، والتي أثرت على مستويات الاستثمار و الدخل، و بروز سياسات التقشف (بالعجين، 2018، صفحة 134).

- في سنتي 2017 و 2018: عرفت نسب الادخار العائلي بعض التعافي حيث ارتفعت بنسبة 3.77% نتيجة بداية تعافي الاقتصاد الجزائري من الأزمات التي مر بها في السنوات السابقة.

- من 2019 إلى 2021: انخفضت في البداية نسب الادخار العائلي خاصة في 2020 بعد الأزمة النفطية والأزمة الصحية التي أثرت سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية وبالتالي على دخول الأفراد، لكن عادت نسب الادخار لترتفع سنة 2021 بسبب الانتشار الواسع الذي عرفته أجهزة الصيرفة الإسلامية على مستوى المصارف العمومية والخاصة والتي تشجع منتجتها على الادخار العائلي، حيث جاءت و توسعت هذه الأجهزة بهدف امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع البنكي منها مدخرات الأسر والأفراد.

المحور الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر و متطلباتها.

انطلاقاً من المراحل التي مر بها الادخار العائلي في الجزائر، وجدنا أن دور الأوعية الادخارية المصرفية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2016 كان غائباً نوعاً ما أو يمكن القول أنه كان ضعيفاً لأن:

- تركيز الحكومات الجزائرية في تمويلها للاستثمارات للرفع من التنمية الاقتصادية على الإيرادات الخارجية (بالأخص النفطية) بدلا عن الإيرادات الداخلية (بالأخص الادخار العائلي)؛

- تركيز المصارف طوال السنوات الماضية لم يكن حول كيفية جذب هذه المدخرات العائلية واستغلالها، بل انصب كل تركيزها على موارد المؤسسات العمومية وحمايتها وتنميتها؛

- كما أن توفر الموارد المالية في بعض المراحل شجع الحكومة الجزائرية على التراخي في وضع الآليات المناسبة للادخار وأيضاً صرف النظر عن تحفيز الأوعية المصرفية لاستيفاء هذا الغرض.

بالإضافة إلى عدة أسباب تتعلق بالفرد المدخر ذاته، أهمها (بوغزالة و سلامي، 2018، الصفحات 24-25):

- النزعة العقائدية والدينية للشعب الجزائري، حيث كما هو معروف فإن الدولة الجزائرية هي دولة مسلمة بنسبة تفوق 85% بالتالي فإن أفرادها يحاولون الامتثال إلى تعاليم الدين الحنيف في جميع جوانب الحياة خاصة الأمور المالية، لذا فهو يحاول الابتعاد عن كل ما هو ربوي أو يمس بعقائده الدينية، فكثيراً ما نجد العملاء الجزائريين يتعدون عن ادخار أموالهم في المصارف التقليدية سواء كانت خاصة أو عمومية تفادياً لأسعار الفائدة؛

- وأيضاً نمو ثقافة الاكتناز والاحتفاظ بالثروة في شكل أصول حقيقية (عقارات، تجهيزات، حلي ومجوهرات) دون استثمارها، بسبب عدم ثقة العميل الجزائري بمؤسسات الوساطة المالية.

1- دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر

عملت الحكومة الجزائرية بداية من سنة 2018 على توسيع أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك لجذب الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية أي خارج النطاق البنكي من بينها المدخرات العائلية، ولتحقيق هذا الهدف أصدرت القانون 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 04 نوفمبر 2018، متضمناً قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، والذي جاء ليُصرح للمصارف العمومية بإنشاء شبائيك تشاركية، و حدد منتجات التمويل بسبع منتجات (المضاربة، المشاركة، المراجعة، السلم، الاستصناع، الإيجارة، الودائع في حسابات الاستثمار)، ثم إلغاء هذا النظام واستبداله بالنظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي أضاف إلى الصيغ التمويلية السابق ذكرها صيغة حسابات الودائع، بالإضافة إلى أنه أفضى بقانونية اعتماد النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف العمومية، ومن هنا بدأت تتوسع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتشجيع الادخار، ويمكننا توضيح من خلال الجدول الموالي قنوات استقطاب المدخرات التي توفرها المصارف الإسلامية وكذا النوافذ الإسلامية في الجزائر:

الجدول رقم: 1

الأوعية الادخارية في الجهاز المصرفي الإسلامي الجزائري إلى غاية نهاية سنة 2022

منتجات التمويل	منتجات الاستقطاب	الجهاز المصرفي الإسلامي
الإجارة، المراجعة، السّلم، الاستصناع، المشاركة، التحصيل المستندي، تمويل التجهيزات المهنية، دار البركة (لشراء، تهيئة، توسيع، بناء، استئجار منزل)، سيارة البركة، دار البركة LPP، حزمة تمويلات البركة (تمويل الاستثمار، تمويل المواد الأولية أو النصف مصنعة، تمويل المنتجات النهائية، تمويل الصفقات المرهونة للبنك، التمويل المسبق للصادرات، تمويل معدات النقل، تمويل العقارات للمؤسسات)، الاعتماد المستندي، الاسترداد، التحويلات الحرة، كفالة حسن تنفيذ البركة، كفالة استرجاع التسيقات للبركة، كفالة التعهد للبركة، تقسيط البركة، ومختلف بطاقات الدفع والسحب.	حساب الشيك، الحساب الجاري البركة، حساب بالعملة الصعبة للأفراد، ادخار البركة، حساب الودائع غير المقيدة، البركة CIB، حزمة توطين الراتب، حزمة ادخار البركة، سندات الصندوق، خزائن للبركة.	بنك البركة الجزائري
التمويل الاستهلاكي لاقتناء (أجهزة كهربومنزلية، أثاث، دراجات نارية، سيارة)، التمويل العقاري لامتلاك منزل، التمويل الأيجاري، تمويل الصفقات، المراجعة للواعد بالشراء، الأيجارة، الاستصناع، البيع بالتقسيط للسيارات، السّلم، المضاربة، المشاركة، البيع الآجل.	دفتر الاستثمار أمني، حسابات الاستثمار، سندات الاستثمار، دفتر الاستثمار هديتي، دفتر الاستثمار عمري، دفتر الاستثمار سياحي، دفتر الاستثمار سيدتي، الخزائن الحديدية، حساب السلام (دفتر شيكات)،	بنك السلام الجزائري
المراجعة العقارية، المراجعة للتجهيزات، المراجعة للسيارات، الإجارة.	الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الجاري الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد	البنك الوطني الجزائري
المراجعة عقار، المراجعة سيارة و المراجعة تجهيز.	الحساب الجاري، حساب الصك، وحساب التوفير الإسلامي.	القرض الشعبي الجزائري
المراجعة للإنتاج الفلاحي، المراجعة للأشغال، مراجعة عتاد مهني، المراجعة للصادرات، المراجعة للمواد الأولية، المراجعة لوسائل النقل، المراجعة للصفقات العمومية، المراجعة غلتي.	سنة منتجات خاصة بالحسابات الجارية وحسابات الادخار.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
الإيجار العقاري المنتهي بالتملك.	حسابات جارية، حسابات توفير.	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
مراجعة التجهيزات، مراجعة السيارات، مراجعة العقارات.	حساب وديعة إسلامي للأفراد، حساب جاري إسلامي، حساب توفير إسلامي، حساب وديعة استثمارية مطلق الأجل.	بنك الجزائر الخارجي
الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك للعقارات السكنية، المراجعة والمضاربة.	حسابات الادخار بدون فوائد "بديل"، وحسابات لأجل، حسابات الأمان، وكراء الخزائن الحديدية.	بنك التنمية المحلية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية والمواقع الالكترونية للبنوك.

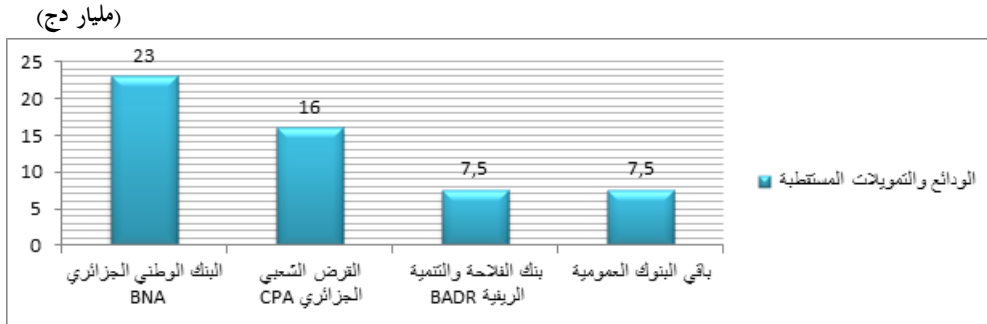
منذ سنة 2020 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2023، وبعد توجيه الحكومة اهتماماتها لقطاع الصيرفة الإسلامية بغية استقطاب مدخرات محلية وعائلية أكبر، وتنظيمها ضمن الأوعية الادخارية المصرفية الإسلامية، فقد سهر النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر على تقديم عدة منتجات تساهم في استقطاب مدخرات الأفراد من العائلات، وقد توصلت الأجهزة المصرفية الإسلامية المطورة في الجزائر خلال الثلاث سنوات الماضية (مارس 2020 - مارس 2023) إلى النتائج التالية (الجزيرة نت، 2023):

- وصول عدد الأوعية الادخارية المصرفية الإسلامية في الجزائر إلى مصرفين إسلاميين، 503 نافذة إسلامية، و64 وكالة متخصصة في الصيرفة الإسلامية؛

- فتح أكثر من 600 ألف حساب بنكي إسلامي موجه لادخار الأفراد؛
- استحوذ النوافذ الإسلامية على حوالي 16% من الحصة السوقية.
- بلغت ودائع ومدخرات النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية ما يقارب 49 مليار دينار جزائري إلى نهاية سنة 2022 و5 مليار دينار تمويلات أي ما يقارب 5400 مليار سنتيم ما يعادل 400 مليون دولار، والمتوزعة حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم: 3

مدخرات وتمويلات النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية إلى غاية نهاية سنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (الجزيرة نت، 2023)، (الإذاعة الجزائرية، 2022)، (بلعمرى، 2022).

من خلال ما سبق نجد أن النوافذ والمصارف الإسلامية لم تستطع لحد الآن استقطاب سوى نسبة ضئيلة جداً من الكم الهائل من المدخرات التي لا تزال خارج الجهاز المصرفي، والتي تُحددها الحكومة الجزائرية بأكثر من 70 مليار دولار (حويشة، 2022)، ما يُشكل 42.93% من حجم إجمالي الناتج المحلي لسنة 2021 وهي نسبة خطيرة، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها:

- حداثة هذه المعاملات في السوق الجزائري، ولا تزال معالمها غير واضحة بالنسبة للمجتمع بعد.
- ارتياب العملاء الجزائريين وتحوفهم من التعامل مع الصيرفة الإسلامية، فلا يمكنهم الوثوق في شبك إسلامي وحيد في هيكل ربوي متكامل، ولا يمكنهم الائتمان على أموالهم لدى وكالة تابعة لمصرف ربوي وحتى لمصرف إسلامي أجنبي،
- تهدف الصيرفة الإسلامية سواء كانت بنوكاً أو نوافذ إلى تعظيم الأرباح والبقاء في المنافسة المصرفية، وهذا يجعلها في معظم الصيغ خاصة صيغة المراجعة و الإجارة، تفرض حجماً للأرباح أكثر من الفوائد التي تقرها البنوك التقليدية، هذه المغالاة في الربح التي تفوق في حالات كثيرة 100% أدت إلى نفور الجزائريين من التعامل مع هذه المؤسسات .
- وأيضاً بعد إطلاعنا على القنوات الادخارية المتوفرة على مستوى أجهزة الصيرفة الإسلامية في الجزائر فلا يوجد ما هو مخصص لادخار العائلات والأسر، ولا يوجد منتجات تراعي أصحاب الدخول الضعيفة، وبالتالي اهتمام الأجهزة المصرفية الإسلامية لا ينصب بشكل كبير على مدخرات العائلات.

هذا ما جعل الحكومة الجزائرية تعيد التفكير في تنمية فكرة الصكوك الإسلامية أكثر بدايةً من عام 2023 المنبثقة عن قانون النقد والقرض المعدل لنفس السنة، وهذا كون أن للصكوك الإسلامية دور كبير في تعبئة المدخرات العائلية، نظراً للخصائص الرئيسية التي تمكنها من الارتقاء لتحقيق هذا الدور، نتيجة أن (حراق و قسول، 2018، الصفحات 100-101):

- الصكوك الإسلامية مرتبطة باستثمارات حقيقية، بالتالي فإن الفرد المدخر لا يشترط عليه أن يمتلك الخبرة الاستثمارية حتى يستفيد من الأرباح؛

- تنوع آجال الصكوك الإسلامية من قصيرة إلى متوسطة وطويلة أجل، بالتالي فإنها تتناسب مع جميع أوضاع الأفراد؛

- تنوع فئاتها من حيث قيمها المالية، و تنوع أغراضها؛

- تنوعها من خلال طريقة الاستفادة من العائد؛

- اقل تعرضاً للمخاطر المالية خاصة مخاطر سعر الفائدة؛

- لا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتجاوب معه إيجابياً لأن هذه الصكوك في الواقع تمثل أصول حقيقية، في شكل أعيان وخدمات، بالتالي فارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه الخدمات والأعيان يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لها؛

- تتميز بمرونة أحكامها و سهولة تداولها بين الأفراد، وكذا إمكانية تداولها في أي مجال.

2- متطلبات تعبئة الصكوك الإسلامية للمدخرات العائلية في الجزائر

حتى تنجح الصكوك الإسلامية في استقطاب المدخرات العائلية وتعبئتها بنسب معتبرة، لابد على الحكومة الجزائرية توفير جملة من المتطلبات أهمها:

- تنظيم سوق مالية نشطة ومؤهلة لتبني تنظيم عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، وكذا محاولة تشييد هيئات وطنية متخصصة في متابعة وتنظيم عمليات التصكيك على المستوى الوطني تتكون من خبراء في الاقتصاد و المالية و علماء دين ، والتي تكون تحت متابعة بنك الجزائر بصفته أعلى هيئة على مستوى النظام المالي والمصرفي الجزائري، فتوفر هاذين الركيزتين يعتبر بمثابة الطريق المعبد لتسهيل تداول الصكوك الإسلامية على جميع المستويات ليس فقط الأسر، وكذا توسع شبكتها وطنياً لتصل ثقافة العمل بالصكوك الإسلامية إلى الأماكن النائية والأسر ذات الدخل الضعيفة؛

- تهيئة و توعية المجتمع الجزائري لاستقبال هذه الآلية والترويج لها بالاستعانة بعلماء و مفتيي و مشايخ هذه الأمة، فمن المهم أن تدرك جميع فئات المجتمع بأهمية الصكوك الإسلامية و خلوها من جميع المحرمات الشرعية؛

- وضع إطار قانوني وتشريعي كفاء، يدفع فعلياً الصكوك الإسلامية إلى التطور والتوسع و الازدهار؛

- العناية بالصيرفة الإسلامية من مختلف جوانبها، خاصة التأطير البشري، بتكوين و تأهيل المورد البشري اقتصاديا و شرعياً؛

- خلق علاقات مع الأسواق المالية الإسلامية الدولية خاصة الناجحة في هذا المجال مثل البحرين، ماليزيا...، و المؤسسات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، وذلك للاستفادة من الإرشادات واللوائح والمعايير التي تصدرها والالتزام بها، لخلق بيئة تحتية تحفز وتشجع نمو وتداول الصكوك الإسلامية بها، وكذا تبادل المعرفة الفنية عن معايير السوق المالية الإسلامية؛

- الالتزام بنشر التقارير حول تطور المصرفية والمالية الإسلامية وكل ما يتعلق بالصكوك الإسلامية ومعايير تداولها، ما يزيد من شفافيتها ويرفع من ثقة المجتمع فيها؛

إن الصيرفة الإسلامية تولى اهتماماً بالغاً بتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق عندهم، وذلك من أجل تعبئة الموارد الفائضة الناتجة عن عدم استخدام هذه الأموال وعدم الانتفاع بها، خاصة تلك التي لا تتجه إلى المصارف الربوية بسبب تعامل

هذه الأخيرة بالربا، أو نتيجة لأن تلك المصارف لا تهتم بتعبئة هذه الموارد والأموال وتجميعها باعتبارها مدخرات صغيرة، على الرغم من أن تجميعها قد يكون مصدراً لموارد مالية ضخمة إذا كان عدد هؤلاء المدخرين كبيراً.

خاتمة:

الصكوك الإسلامية تعتبر إحدى أدوات الهندسة المالية الإسلامية، والتي لاقت رواجاً واسعاً، نظراً لتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الكلي للدولة، حيث تعتبر بديل شرعي عن السندات الربوية، و أكثر تعدداً وتنوعاً منها، وأكثر استجابةً للنشاطات الاقتصادية ما جعل منها مصدراً مهماً للحصول على التمويل بالنسبة لأصحاب العجز، وكذا أداة مهمة لجذب المدخرات وامتصاصها خاصة مدخرات القطاع العائلي، فالأسر غالباً ما يتميز أفرادها بضعف فوائضهم وضعف خبرتهم الاستثمارية، لذا جاءت هذه الدراسة للتعلم في الآفاق التي تفتحها الصكوك الإسلامية ومستوى الكفاءة الذي تمنحه إذا ما اقترنت بنشاط التعبئة، فالميزات الأساسية التي تمتلكها الصكوك الإسلامية تدفع الأفراد إلى التقليل من الاستهلاك والتوجه نحو السلوك الادخاري، هذا يساعد على التقليل من الكتلة النقدية المتداولة خارج الوعاء الرسمي و توسيع القدرة الاستثمارية للمصرف وتطور منتجاته، و كذا استفادة الفرد المدخر مقابل كل دينار ادخره على أرباح صافية، الأمر الذي يزيد أيضاً ويشجع على تنمية العلاقة بين الأسر الجزائرية والأوعية المصرفية الرسمية، و هذا كله يدفع بالاقتصاد ككل إلى التطور و التقدم، وبعد التعمق في جوانب هذا الموضوع ، استطعنا التوصل إلى النتائج التالية:

- تعدد الصكوك الإسلامية من صكوك معتمدة على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة، المشاركة، المزارعة، المغارسة، المساقاة، وصكوك تعتمد على المعاوضة كالمراجحة، الاجارة، الاستصناع، السلم؛

- توجد العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات الفرد الادخارية، وتحدد مستواه، منها: الدخل، التضخم، الثروة، الوضع المالي، سعر الفائدة، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم العوامل التي تدفع إلى الاكتناز في المجتمعات الإسلامية منها الجزائر؛

- تستقبل المدخرات العائلية في الجزائر نوعين من الأوعية الادخارية، يضم النوع الأول الأوعية الادخارية المستقطبة للمدخرات الإجبارية والتي نجد منها مصالح التأمينات الاجتماعية، مصلحة التقاعد والمعاشات، وأوعية ادخارية مستقطبة للمدخرات الاختيارية، منها البنوك وذلك في شكل ودائع جارية أو ادخارية (بنوك تجارية-بنوك إسلامية)، صناديق التوفير، كما يمكن تقسيمها أيضاً إلى أوعية ادخارية مصرفية وهي: البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية والوكالات المتخصصة، وأوعية ادخارية غير مصرفية وهي: المؤسسات والمصالح التأمينية، صناديق الاستثمار، صناديق توفير البريد؛

- دور الأوعية الادخارية المصرفية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2016 كان غائباً نوعاً ما أو يمكن القول أنه كان ضعيف، بسبب تركيزها على موارد المؤسسات العمومية و حمايتها وتميئتها، وكذا تراخي الحكومة في وضع الآليات المناسبة للادخار، هذا بالإضافة إلى النزعة العقائدية والدينية للشعب الجزائري الراضة للتعامل بالأدوات الربوية و عدم الثقة بمؤسسات الوساطة المالية، مما أدى إلى نمو ثقافة الاكتناز والاحتفاظ بالثروة في شكل أصول حقيقية (عقارات، تجهيزات، حلي ومجوهرات) دون استثمارها؛

- قامت الحكومة الجزائرية بداية من سنة 2018 بتوسيع أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لجذب الكتلة النقدية المتداولة خارج النطاق الرسمي من بينها المدخرات العائلية، لكنها لم تستطع استقطاب سوى نسبة ضعيفة قدرت بـ 5.29% من الكم الهائل من المدخرات التي لا تزال خارج الجهاز المصرفي، من بينها المدخرات التي يكتنزها الأفراد في شكلها المادي، وهذا راجع إلى المعوقات التي يتعرض لها هذا الجهاز منها ارتياب العملاء الجزائريين وتخوفهم من التعامل مع الصيرفة الإسلامية، ولا يمكنهم الائتمان على أموالهم لدى وكالة تابعة لمصرف ربي وحتي لمصرف إسلامي أجنبي، وأيضاً لا يوجد منتجات تراعي أصحاب الدخول الضعيفة؛

- تميز الصكوك الإسلامية عدة خصائص تحولها للعب دور تعبئة المدخرات العائلية بمقدارة منها أنها مرتبطة باستثمارات حقيقية، مع تنوع آجالها وفئاتها، وكذا قلة تعرضها للمخاطر المالية خاصة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر التضخم، مع مرونة أحكامها وقابليتها للتداول في كل المجالات؛

- رغم إصدار الحكومة الجزائرية للقانون 09-23 المتعلق بالتنظيم القانوني والمصري، إلا أنها لم توضح بعد معالم البيئة التشريعية للصكوك الإسلامية، لكن تتوعد بإطلاق أوامر وتعليمات تفصل في هذا الموضوع مستقبلا؛

- تحتاج عملية نجاح الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر إلى عدة متطلبات على الحكومة الجزائرية توفير أهمها البيئة التشريعية والقانونية الملائمة و البيئة الاجتماعية.

الاقتراحات:

- على الهندسة المالية الإسلامية استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة وتحسين القائمة منها بشكل مستمر، بهدف جذب المزيد من الموارد، سواء في مجالات الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار، وبالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد و يتوافق مع متطلبات ومتغيرات العصر، مع السعي لتحقيق ربح مناسب ومشروع و عدم المغالاة أو إلحاق ضرر بالأطراف ذات الصلة بعملها؛

- على السلطات الجزائرية وضع إطار قانوني وتشريعي و مؤسسي كفاء يشرف و ييسر المعاملات التي تجرى منذ بدء عملية التصكيك إلى غاية التداول، و كذا تطوير الأوعية المصرفية الادخارية وذلك بخلق مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية وطنية، كمصارف إسلامية وطنية، وتشجيع قيام فروع لها وكذا توسيع شبكة مؤسسات التأمين التكافلي؛

- تأسيس هيئات محلية داعمة وربطها بالهيئات الداعمة الدولية للصناعة المصرفية الإسلامية لمساعدتها على الارتقاء والتطور في عملها تحت معايير وشروط رقابية محفزة وغير مثبطة، مما يُمكنها من الاندماج في النظام المالي العالمي، مثل المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، المركز الدولي للجودة والتطوير المالي، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، السوق المالية الإسلامية الدولية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية...؛

- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين في التعامل بالصكوك الإسلامية باعتبارها أدوات ناجعة لتلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل البنكي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة، وبالتالي تهيئة المجتمع الجزائري لاستقبال هذه الآلية والترويج لها لخدمة المجتمع و لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛

- تنظيم حملات واسعة النطاق للتوعية بأهمية الادخار العائلي خاصة في قنوات الصيرفة الإسلامية والآثار الايجابية له على الفرد وعلى الأسرة والمجتمع وكذا على الاقتصاد ككل؛

- سعي البنوك والنوافذ الإسلامية إلى تحقيق ربح عادل دون مغالاة، للحفاظ على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم حوافز وتسهيلات لجذب أكبر شريحة من المدخرين؛

- تفعيل وتنظيم بورصة الجزائر لتبني تنظيم عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، ووضع الآليات المناسبة لجذب الفوائض المالية في المجتمع لتوظيفها بشكل يخدم الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل.

الهوامش:

- أحمد سلامي. (2015). مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح: دراسة تحليلية للفترة (1970-2013). (بتصرف)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (02).
- الإذاعة الجزائرية. (09 نوفمبر، 2022). صيرفة إسلامية: القرض الشعبي الجزائري يحصل على 16 مليار دينار. تاريخ الاسترداد 18 جوان، 2023، من الإذاعة الجزائرية: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/17108>.
- الجزيرة نت. (29 مارس، 2023). الجزائر: جهود وآفاق إعادة لقطاع الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 18 جويلية، 2023، من الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7>.
- التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية للبنوك العمومية والإسلامية الجزائرية.
- أمحمد عبد الكريم بوغزالة، و أحمد سلامي. (2018). الإصلاحات المصرفية ودورها في تعبئة مدخرات القطاع العائلي بالجزائر دراسة اقتصادية قياسية (1990-2016). (بتصرف). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 04 (01).
- إيمان بلعمري. (20 ديسمبر، 2022). 5400 مليار دينار ودائع وتمويلات ضمن الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 26 أبريل، 2023، من جريدة المساء: www.el-massa.com
- جريدة اقتصاد الشرق. (2023). إصدارات الصكوك الإسلامية هذا العام مكبلة بـ 4 قیود. *Consulté le* 20, 2023, sur *جوان*. <https://www.asharqbusiness.com/article/38334/>
- حسان حويشة. (10 ماي، 2022). بعد ترخيصها لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية: هل تنجح الحكومة في امتصاص الكتلة النقدية بالسوق الموازية. تاريخ الاسترداد 18 جويلية، 2023، من الشروق أونلاين: <https://www.echoroukonline.com>
- حمزة غربي، و وفاء جيلاحي. (2018). الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة مخاطرها. (بتصرف). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي (03).
- حيدر يونس الموسوي. (2012). المصارف الإسلامية: أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية. الإسكندرية: دار اليازوري.
- خالدية بالعجين. (2018). قياس وتحليل محددات الادخار لدى العائلات في الجزائر. (بتصرف). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بن أحمد.
- نخوسة عبدلية (2018)، دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية - عرض تجارب دول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد 19.
- فاتح جاري، زهير شلال، و فريد بن طابي. (2018). آليات دعم الاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار في الجزائر. (بتصرف). مجلة العلوم الانسانية (50).
- مجمع الفقه الإسلامي. (26 - 30 أبريل، 2009). القرار رقم 178 (4/19) المتعلق بالصكوك الإسلامية (التوريق) تطبيقاتها المعاصرة وتداولها. تاريخ الاسترداد 19 جوان، 2023، من مجمع الفقه الإسلامي: <http://www.iifa-aifi.org/ar/2300.html>
- محمد الأمين برزوي. (2014). العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر. (بتصرف). مجلة الاقتصاد الجديد، 01 (10).
- محمد علي أحمد شعبان. (2013). الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- محمد علي المقرري. (2010). أحكام ضمان الصكوك وعوائلها. ندوة حول الصكوك الإسلامية: عرض وتقييم (الصفحات 1-17). جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- مصباح حراق، و كمال قسول. (2018). دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية. (بتصرف). مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 02 (عدد خاص).
- نبيل عرفة (2017)، ربح المراجعة، الشفافية ماليالرفع الجهالة شرعيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17.
- نور الدين بو الكور. (2020). محددات الادخار العائلي في الجزائر في الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL. (بتصرف). مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 23 (01).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2022). المعيار رقم 17. تاريخ الاسترداد 12 جوان، 2023، من [AAOIFI: https://www.aaofii.com](https://www.aaofii.com)
- Dubai International Financial Centre. (2009). Sukuk Guidebook. Dubai: Dubai International Financial Centre.
- International Islamic Financial Market. (2022, August). Sukuk report, a comprehensive study of the Global Sukuk Market. 11 th edition. Bahrain: International Islamic Financial Market.
- Université de Sherbrooke. (2022). Perspective Monde :Outil pédagogique des grandes tendances mondiales depuis 1945. (Faculté des lettres et sciences humaines) Consulté le Juin 18, 2023, sur École de politique appliquée: <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeTheme=2&codeStat=NY.GDS.TOTL.ZS>.